

إعلان دستوري
من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش إلى
الشعب المصري^(١)

لقد استمدت ثورة الجيش قوتها من إيمانها بالكامل بحق جميع المواطنين في حياة قوية شريفة، و عدل تام مطلق، و حركة كاملة شاملة في ظل دستور سليم يعبر عن رغبات الشعب، و ينظم العلاقة بين الحاكمين و المحكومين.

ولما كان أول أهداف الثورة هو إجلاء الأجنبي عن أرض الوطن، و لما كنا آخذين الآن في تحقيق هذا الهدف الأكبر، و السير به إلى غايته مهما تكن الظروف و العقبات، فإننا ننتظر من الأحزاب أن تقدر مصلحة الوطن العليا، فتقلع عن أسباب السياسة المخربة التي أودت بكيان البلاد، و فرقت وحدتها، و فرقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفي السياسة و أدياء الوطن.

و لكن علي العكس من ذلك، اتضح لنا أن الشهوات الشخصية و المصالح الحزبية التي أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩م تريد أن تسعى سعيها ثانية بالتفرقة في هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن، فلم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدول أجنبية و تدبير ما من شأنه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة بل الفوضى المتوقعة، مستعينة بالمال و السانس في ظل الحزبية المقيتة ونسي أولئك و هؤلاء أننا نقف بالمرصاد لكل من تحدثه نفسه بالخروج علي إجماع الشعب أو العبث بمستقبله، و لذلك فقد أمرت باتخاذ أشد و أعنف التدابير ضد كل مارق أو خائن يسعى بالفتنة بين صفوف الأمة المتحدة.

ولما كانت الأحزاب علي طريقتها القديمة وبعقليتها الرجعية لا تمثل إلا الخطر الشديد علي كيان البلاد و مستقبلها، فإنني أعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم و مصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلاً من أن تنفق لبذر بذور الفتنة و الشقاق.

ولكي تنعم البلاد بالاستقرار و الإنتاج، أعلن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى نتمكن من إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم.

و منذ اليوم لن أسمح بأي عبث أو إضرار بمصالح الوطن، و سأضرب بمنتهي الشدة علي يد كل من يقف في طريق أهدافنا التي صنعتها آلامكم الطويلة، و تتمثل فيها رغباتكم و أمانتكم نحو مستقبل كريم علي نفوسنا و علي العالمين . و الله و لي التوفيق.

إعلان دستوري من القائد العام للقوات المسلحة

(١) الوقائع المصرية العدد ٥ مكرر أ (غير اعتيادي) في ١٧ يناير ١٩٥٢م.